

دلائل الإعجاز

مكانٍ تقعانٍ فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملةً وتلك غريبةً وحشيةً أو أن تكون حروف هذه أخفّ وأمتزاجها أحسن ومما يكاد اللسان أبعده .

وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها وهل قالوا : لفظه متمكنة ومقبولة وفي خلافه : قلقة ونابية ومستكرهة إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكّن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها وبالقلق والنديّ عن سوء التلاؤم .

وأنّ الأولى لم تَلِقْ بالثانية في معناها وأن السابقة لم تصلح أن تكون لرفقا للتالية في مؤدساها .

وهل تشكّ إذا فكرت في قوله تعالى : (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيص الماء وقضي الأمر واستوتت على الجودي وقيل بعداً لخلقهم الطالمين) . فتجلى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع ! أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة والرابعة وهكذا إلى أن تستقر بها إلى آخرها وأنّ الفضل تَنَدَاتَجَ ما بينها وحصل من مجموعها .

إن شككت فتأمل ! هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأُفردت لادّنت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية قل : " ابلعي " واعتديرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها وكذلك فاعتبر سائر ما يليها . وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ثم أمرت ثم في أن كان النداء ب " يا " دُونَ " أي " نحو : يا أيتها الأرض . ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال : ابلعي الماء ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ونداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها . ثم أن قيل : وغيص الماء . فجاء الفعل على صيغة " فُعِلَ " الدالّة على أنه لم يغيص إلا بأمرٍ و قدرة قادر . ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : (قضي الأمر) . ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو (استوتت على الجودي) . ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن . ثم مقابلة " قيل " في الخاتمة ب " قيل " في

الفاحة . أَفَتَدْرِي لشيءٍ